

المواطنة

بين الولاء الوطني والولاءات المحورية الضيقة

حسين درويش العادلي

abuhabib1@hotmail.com

((1))

المواطنة وحدة انتماء، والوطنية وحدة قياس في الدولة الوطنية الحديثة. وعندما نقول الدولة فإننا نعني بها الإطار الناظم لعناصر الأرض والأمة والنظام والثقافة والسلطة،.. وهنا فموضوعة الولاء هي اللحمة المكونة للدولة والمُنتجة لوجودها.

يُعتبر الولاء من أساسيات التكوين الذاتي للأمم والجماعات، فهو الرابط المُجسّد للانتماء إلى الجماعة والمُوجد للحمة التكتل الذي يُميز جماعة عن أخرى سواء في الرؤى أم التطبيقات، وإذا ما انتفى الولاء إنتفى الارتباط والانتماء،.. إنَّ الولاء علاقة كينونة فردية بالكيان الأكبر على مستوى الأمة أو الجماعة، وهو لازم وجودي لا غنى عنه لتشييد أي كيان جماعي على المستوى العقدي والسياسي والثقافي. وبقدر أهمية الولاء في قيام ونشوء الجماعة وبالذات الجماعة السياسية التي تشكل الدولة- فإنَّ محور وطبيعة ووجهة الولاء تلعب دوراً حاسماً لجعله أداة بناء أو هدم للجماعة ذاتها أياً كانت.

((2))

فيما يتعلق بالدولة فإنَّ تماسكها وتقدمها مرهون بالولاء لها، فلا يمكن تصور قيام وبقاء دولة دون انضواء رعاياها ضمن خيمة الولاء لوجودها وأرضها ومجتمعها، وهنا فإنَّ الولاء الوطني هو الإطار الناظم للدولة

والماسك بوحدتها والمُعْذِي لديمومتها والمنتج لتطورها من خلال ضمانه لعطاء الأفراد والجماعات والتزامهم ودفاعهم عن دولتهم في خضم معتركات البناء والبقاء، وكافة أنماط الولاءات الخاصة العقدية والعرقية والثقافية مشروعة ومجازة إذا لم تُؤسس لكانتونات الولاء على حساب الولاء للدولة الجامعة للكُل الوطني.

إنَّ الولاءات الخاصة للمواطنين حق طبيعي ليس من حق الدولة إضعافه أو نفيه إذا ما تناغم وعمل تحت مظلة الولاء للوطن والدولة، وهنا فلا إزدواجية في الولاء لأنَّ العلاقة بينهما علاقة بين الخاص والعام، فالدولة إطار محايد تجاه رعاياها وهي ملتزمة بدرجة واحدة من الولاء تجاه مواطنيها وليس لها الحق بفرض ولاءٍ خاص على رعاياها بما يحملهم على الإلتزام به، من هنا فالولاء للدولة هو ولاء عام، والولاءات الخاصة للمواطنين فيما هو عقائدي أو عرقي أو سياسي أو ثقافي هو ذاتي وخاص يجب ألا يكون على حساب الولاء والانتماء للوطن والدولة، ومتى ما تم تفضيل أو تقديم الولاء الخاص على الولاء العام للدولة فستحدث القطيعة بين الدولة ورعاياها فيتهدد كيان الدولة ووحددة البلاد وتماسك المجتمع، وهي الدائرة الخطرة التي تذهب بكيان الكُل الوطني، وهو ما يجب تجنبه والتصدي القانوني والثقافي له.

((3))

ويجب أن ننوه، أنَّ الولاء نتيجة وليس سبباً، إذ لا يمكن إنتاج الولاء وتوظيفه في مجالات الحياة المتنوعة إذا لم يكن ولاءً حقيقياً وصادقاً ومعطاءً، وهي شروط لن تتوافر إذا ما فشلت الدولة بتمثيل مواطنيها بصدق وأمانة والتزام كامل بحقوقهم وحياتهم وكراماتهم.. وهو ما تجود به الديمقراطية فيما لو اعتمدتها الدولة كنظام، فتحقيق المشاركة والمساءلة والشفافية والصيانة لحقوق المواطنين والتمثيل الصادق لهم ولتطلعاتهم هي من أبرز مكاسب الديمقراطية التي ستؤمن اتحاد المواطنين بدولتهم وتأكيد الولاء الصادق والصميمي لها، وبالمقابل نعي أنَّ من أولى ضحايا الدولة الدكتاتورية المستبدة يتمثل بضعف وانتفاء الولاء الوطني، فلمَ ولِمَن الولاء في دولة المعتقلات والإستعباد وسحق

الكرامة وذهاب الحقوق؟! إنَّ النَّاسَ يذوبون حُباً وينصهرون ولاءً بدولة ترعاهم وتحترمهم وتصون حقوقهم وتسهر على خدمتهم ورعايتهم، وعندما يُجسّد المواطن هنا ولاؤه للدولة انتماءً ودفاعاً وتضحيةً فإنما يُدافع في العمق عن كرامته وحرّيته ومستقبله الذي وفّرت له الدولة المنتمي لها، وهذه هي نتائج تبادلية الإعراف والراعية والولاء المتقابل بين الدولة ورعاياها.

((4))

من جهة أخرى، على المدارس والنُخب الوطنية وهي تمارس دورها الوطني أن تعي الفارق الجوهرى والبُنوي بين الولاء الفردي والولاء الوطني، فعدم وعي الفوارق في الرؤى والتطبيقات سيُنتج لدينا فرداً وليس مواطناً. إنَّ أي سجن للفرد داخل أطر الولاء العائلي أو العرقي أو الطائفي أو السياسي الضيق سيقتل لدينا مبدأ المواطنة، وأي محاكاة للأبعاد الضيقة لخلق عصبية وعصبويات تتمحور حولها في الإلتناء والولاء سيُصادر الوطنية كوحدة قياس، وهو ما سيخلق لكانتونات التصادم شئنا أم أبينا.

إنَّ مسألة الولاء تحتل اليوم مركزاً متقدماً في الضمير الوطني العراقي، وبالذات مع بروز الولاءات الضيقة التي يُراد لها أن تحتل مكان الولاء الأكبر للوطن والدولة العراقية الجديدة، فلأسف تتداعى العديد من الأصوات لتأكيد لون وعمق الولاءات الطائفية والعرقية وحتى العائلية والعشائرية والجغرافية هنا وهناك على حساب الولاء للعراق!! فأيّ عراق يا تُرى تُريد عراقاً شيعياً أم سُنياً أم عربياً أم كُردياً أم تُركمانياً؟! فهل تعي هذه الأصوات أنّ أيّ تعميق لهذا اللون من الولاء سيؤسّس للصراع والتصادم وهو ما سيقود -لا سامح الله- إلى التشتت والتجزئة.. هل تعي هذه الأصوات أنّ مصلحة الكل تكمن في تأكيد الولاء لكل ضمن احترام خصوصية كافة التنوعات الفسيفسائية الداخلة في تكويننا الوطني؟!!

وهنا نقول: أنّ خلق عراق للعراقيين يكمن في إيجاد وتمكين نظام يعترف ويحترم ويرعى الكل بغض النظر عن انتمائهم وولائهم الذاتي

الخاص، وهو ما تنتجه الديمقراطية التي تُتيح للكُل الإشتراك في البناء والمساهمة في إدارة الحياة من خلال مبادئها القائمة على المواطنة والحرية والتسامح والحوار والتعددية وقبول الآخر والنقد والمحاسبة والشفافية والولاء والتضامن الوطني.

إنَّ ولاءنا الوطني اليوم على المحك، فحفظ وطننا ودولتنا وكياننا الإنساني والحضاري مقترن بتأكيد الولاء للعراق، وخلق السيادة الحقيقية والإستقلال التام وإعادة الإعتبار لإنساننا ومجتمعنا رهن قدرتنا على إنتاجنا لدولة ديمقراطية تحترم الكُل وترعى الكُل وتنتمي للكُل وتُحقق مصالح الكُل الوطني، وهذه هي مهمتنا التاريخية اليوم والتي سيتوقف عليها مستقبلنا برمته،.. فهل نعي قيمة مبدأ الولاء محوراً وطبيعةً ووجهةً.

** ** *